استبيان الحق فى السكن اللائق والمناطق العشوائية

1- يرجى تقديم بيانات إحصائية عن أعداد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق عشوائية ، مع توضيح التعاريف المستخدمة، بما في ذلك البيانات التفصيلية حسب الخصائص ذات الصلة (نوع الجنس، والإعاقة ، والعمر ، وما إلى ذلك) حيثما أمكن ذلك. تقديم تقديرات لعدد الأسر التي تستأجر داخل المناطق العشوائية.

بحسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان الصادر عام 2014 فيوجد ما يقرب من 15.5 مليون مصرى يسكنون المناطق العشوائية، بنسبة تقترب من 20% من إجمالى سكان مصر، أوضح التقرير أن عدد المناطق العشوائية يبلغ نحو 1221 منتشرة فى 24 محافظة.

كشف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى دراسة عن "تطوير وتنمية المناطق العشوائية فى مصر" أن إجمالى مساحة المناطق العشوائية 160.8 ألف فدان تمثل 38.6٪ من الكتلة العمرانية لمدن الجمهورية، وتنتشر المناطق العشوائية فى 226 مدينة بجميع محافظات الجمهورية من إجمالى 234 مدينة، حيث يوجد 8 مدن فقط خالية من المناطق العشوائية بكل من محافظات السويس (مدينتان)، الشرقية (مدينتان)، كفر الشيخ (3 مدن)، الجيزة (مدينة واحدة).

وقد جاءت نسبة إنتشار العشوائيات بمحافظة القاهرة (عاصمة جمهورية مصر العربية) بنسبة 20.9% من إجمالى حجم الكتلة العمرانية للمحافظة. وفي محافظة الإسكندرية، تنتشر العشوائيات بها بنسبة 27.5% من إجمالى حجم الكتلة العمرانية للمحافظة.

2- يرجى تقديم معلومات عن الحصول على المياه والمرافق الصحية والكهرباء والخدمات الأخرى ، بما في ذلك توافرها وتكاليفها. يرجى الرجوع أيضًا إلى أي دراسات أو وثائق نوعية ذات صلة بالتجارب الحية للمقيمين.

تعاني المناطق العشوائية من عدة مشكلات أساسية على رأسها غياب المرافق والخدمات الأساسية وتدنى مستوى المعيشة، وانتشار الفقر والأمية، فضلا عن تدهور القيم والتقاليد حيث تسودها سلوكيات اجتماعية مريضة وخطيرة تهدد استقرار الأسرة والمجتمع بأسره، ومن أهمها: عدم احترام خصوصية الجيران وانتهاك حرماتهم، وانتشار السرقة والبلطجة والعنف المتبادل وزيادة معدلات الجريمة بشكل عام، والاتجار فى المخدرات، وعمالة الأطفال، وتدنى مستوى الوعى الثقافى والتعليمي، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع البيئية، حيث يعتبر المسكن غير صحي، ولا تتوافر به شروط صحية تلائم من يسكن به من حيث: المساحة، وعدد الأفراد فى الحجرة الواحدة، والتهوية، والإضاءة، والنظافة، ونقص المرافق والمياه، والمخلفات التى توضع فوق هذه العشش لحمايتها من الأمطار.

وهذا الأمر يوجد بيئة مناسبة لانتشار الأمراض، وجميع أنواع التلوث السمعى والبصرى والهوائى. أيضاً تنعكس هذه المشاكل الصحية على المناطق المجاورة لتلك المناطق العشوائية، حيث إنها تنال جزءاً من المخلفات الآدمية والحيوانية ومخلفات المنازل، وذلك بسبب عدم وجود نظام لجمع القمامة. وأيضاً تشكل العشوائيات تحميلا على شبكات البنية الأساسية والمرافق العامة للدولة ، وهذا يؤدى إلى عدم قيام تلك المرافق بما هو

مطلوب منها بشكل جيد، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، مما يؤدى إلى ضرورة القيام بعملية إحلال وتجديد مستمر لهذه الشبكات، مما يتكلف مبالغ كبيرة تقع على عاتق الدولة.

أما الصرف الصحى ، فيعتبر من أكثر الخدمات تدنياً فى تلك المناطق، ويؤثر بشكل سيئ على الصحة العامة حيث إن هذه المناطق تعتمد على ما يسمى «الطرنشات» أو الخزانات الأرضية فى الصرف الصحى وهذه الخزانات تصنع من الطوب الأحمر بدون بطانة مما يؤدى إلى تسرب المخلفات إلى باطن التربة وفى بعض الأحيان تختلط مياه الصرف الصحى بمياه الشرب. وبالنسبة للكهرباء فإن الوسيلة المنتشرة هى سرقة التيار الكهربائى من المصادر العمومية.

3- يرجى تقديم معلومات وبيانات عن الشواغل والتجارب البيئية أو الصحية أو الأمنية ، بما في ذلك العنف ضد المرأة ، التي تؤثر على المقيمين في المناطق العشوائية. يرجى إدراج إحصاءات صحية مفصلة ، بما في ذلك العمر المتوقع ، والوفيات وأي بيانات عن الإصابات أو الوفيات لسكان المناطق العشوائية بالمقارنة مع عامة السكان.

يغلب على المناطق العشوائية المسكن غير الصحي، وزيادة عدد أفراد الأسرة فى الحجرة الواحدة، دون وجود التهوية والإضاءة والنظافة المناسبة، وتراكم المخلفات التى يتم التخلص منها بوضعها فوق العشش وأسطح المنازل الأمر الذى يهيئ بيئة مناسبة لانتشار التلوث والأمراض، بالإضافة إلى التلوث السمعي، والبصري، والهوائي.

4- ما هي الأهداف والجداول الزمنية التي تم اعتمادها لضمان تحسين جميع المساكن غير الرسمية لتلبية مستوى السكن الملائم بحلول عام 2030؟ يرجى تقديم معلومات عن الخطط وخطط الترقية / إعادة التوطين وما إذا كانت هذه الخطط تشمل معايير حقوق الإنسان. يرجى توضيح كيفية توزيع المسؤوليات على مختلف مستويات الحكومة.

تحتل سياسات الإسكان والمرافق والمناطق العمرانية والتخطيط العمراني أولوية متقدمة في خطة الدوله 2030 خاصة حيث ترتبط بتوفير حزمة من الخدمات الأساسية التي تتصل اتصالا مباشرًا بجودة الحياة اليومية للمواطن. ولقد تبنت هيئة المناطق العمرانية على مدار السنوات الماضية منظومة متكاملة لرفع جودة هذه الخدمات وتوسيع قاعدة المستفيدين منها من خلال:

- إعمال منظومة التخطيط العمراني خاصة في ظل عدد من التحديات التي تواجه سياسات التنمية العمرانية في مصر وأهمها الإمتداد العمراني غير المخطط للمدن والقرى، وتصاعد الكثافات السكانية في بعض مناطق الحضر والريف بشكل واضح. وتلتزم بالإستمرار في تخطيط وتنمية العمران القائم بالمدن والقرى والمناطق الصحراوية والتجمعات العمرانية الجديدة ، فضلا عن التصدي لظاهرة النمو العشوائي من خلال برنامج متكامل لتطويرالمناطق العشوائية والحد منها.
- توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان لمواجهة الطلب المتزايد على العمران في الريف والحضر، وللحد من الآثار السلبية للنمو العمراني غير المخطط لتوفير المسكن الملائم لكل مواطن بما يتناسب مع مستوى دخله (اسكان اجتماعي – سكن مصر – دار مصر – بيت الوطن – اتاحة الاراضي للفئات القادرة)
- تنفيذ المرحلة الأولى من مجموعة من المدن الجديدة وهى العاصمة الادارية الجديدة - العلمين الجديدة – توشكى – شرق بورسعيد – الشيخ زايد الجديدة – المنصورة الجديدة – حدائق اكتوبر – واحة اكتوبر – ناصر بغرب اسيوط – غرب قنا – ملوي الجديدة – غرب بني سويف
- تحقيق التوازن بين هدف الدولة في دعم برامج الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل من ناحية، وبين مسئوليتها في تشجيع القطاعات المختلفة على المشاركة في توفير خدمات الإسكان ورفع جودتها من ناحية أخرى
- تنفيذ عدد من الاصلاحات التشريعية فى مجالات الإسكان والبناء والتسجيل العقارى وتنظيم مرفق مياه الشرب والصرف الصحي

- تولي وزارة الإسكان إهتمامًا كبيرًا بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي إيمانًا بالأهمية القصوى التي تحتلها هذه الخدمات في تهيئة البيئة اللازمة لتحسين مستوى معيشة المواطن وتوفير بيئة صحية وآمنه له ولأبنائه. ونظرًا للوصول بمعدلات تغطية خدمات المياه إلى نسبة تصل إلى 97٪ فإن سياسات الوزارة تركز بشكل أكبر على الوصول بالخدمة كما وكيفا لنسبه 100% وضمان توقف نظام المناوبات وتوجيه الاستثمارات إلى تحسين جودة المياه فى بعض المناطق المعتمدة على الآبار الجوفية ، كذلك الوصول بنسبة تغطية الصرف الصحي الى 95% في المدن والي نسبة 50% في القرى مع الأخذ فى الاعتبار فى هذه المشروعات الاحتياجات المستقبلية والزيادات السكانية المتوقعة لها.
- تطوير كافة المناطق العشوائية غير الآمنة المهددة لارواح المواطنين وكذا كافة مناطق العشش.

5- ما هي الأسباب الأساسية للذين يعيشون في المناطق العشوائية؟ (على سبيل المثال ، التحضر السريع، والفجوة بين تكاليف السكن والدخل ، وفقدان أرض الأجداد ، والتشرد الداخلي ، والهجرة ، ونقص الأراضي المعنونة ؛ وما إلى ذلك). يرجى الرجوع إلى البحوث أو التقارير ذات الصلة.

يعد العامل الاقتصادي وقلة متوسط دخل الفرد في مصر هو السبب في التوجه نحو السكن في المناطق العشوائية والتي تقل أسعارها وتكلفة المعيشة بها، كما تسبب قلة الوظائف في المناطق الريفية إلى الهجرة الداخلية إلى المناطق الحضرية، الأمر الذي يترتب عليه إنشاء مجتمعات عشوائية حول المدن بشكل غير منظم قانونيا.

6- ما هي القوانين المعمول بها لحماية وضمان حقوق المقيمين في المناطق العشوائية قبل وأثناء وبعد أي تحديث ، إذا حدثت؟ هل كانت هذه القوانين فعالة؟ يرجى تقديم إشارات إلى أي قرارات محكمة مهمة.

وفقا للمادة 78 من الدستور المصري الصادر في 2014 تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والآمن والصحى، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، و تكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى و استراتجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين و يحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.

7- يرجى تقديم معلومات، إن أمكن ، عن المساعدة الإنمائية الدولية المتلقاة للمشاريع والبرامج المتعلقة بالمناطق العشوائية. إلى أي مدى تنفذ هذه المشاريع في إطار حقوق الإنسان وترتبط بتحقيق أهداف جدول أعمال 2030؟

تعتمد استراتيجية الصندوق تطوير المناطق العشوائية التابع لمجلس الوزراء على الموارد المحلية وهي:
- التمويل من موازنة الدولة في إطار استعادة التكلفة لدعم المحافظات لحين توافر الموارد المحلية
- التمويل بدعم بناء الوحدات برنامج الإسكان للفئات الأولى بالرعاية
- التمويل من القيمة المضافة من مشروعات التطوير وهي أما ناتجة عن قيمة الأرض أو المساحة من الأراضي الناتجة عن تكثيف الإسكان
- المنح من الجهات ومؤسسات التنمية الدولية أو التبرع من الشركات والمؤسسات الوطنية قي إطار المسئولية الاجتماعية

8- يرجى تقديم معلومات عن مشاريع أو تجارب ناجحة للتطوير أو إعادة التوطين يمكن أن توفر ممارسات جيدة في أماكن أخرى. يرجى أيضا مشاركة الدروس المستفادة من المشاريع أو النهج غير الناجحة.

جاري العمل في تنفيذ برنامج الإسكان الاجتماعي الذي يقدم وحدات سكنية مدعمة للشباب على مستوى محافظات مصر لتخفيف العبء الاقتصادي. تم تنفيذ وافتتاح مشروع "تحيا مصر" للإسكان الاجتماعى بحى الأسمرات فى المقطم بمحافظة القاهرة، في مايو 2017 ، لمواجهة العشوائيات الخطرة. المشروع تم تنفيذه ليستوعب غالبية سكان المناطق العشوائية غير الآمنة بمحافظة القاهرة، على مساحة 126 فدانا بإجمالي ما يزيد على 10980 وحدة سكنية وبتكلفة 1.5 مليار جنيه.

أهم برامج ومشروعات صندوق تطوير العشوائيات التابع لمجلس الوزراء:

برنامج تطوير المناطق المهددة للحياة

وهي التي تقع في مناطق معرضة لمخاطر جيولوجية أو في مخرات السيول أو داخل حرم السكة الحديد. وينحصر التعامل مع هذه المناطق في ضرورة نقل السكان إلى وحدات سكنية متاحة لدى الدولة سواء تابعة لوزارة الإسكان أو المحافظات في مناطق آمنة فوراً كحل جذري يحمي أرواح المواطنين. وتشمل البدائل التعويض المادي أو استخدام وحدات قائمة أو مؤقتة مع توفير أراضي لبناء الوحدات ذاتياً أو صرف قيمة إيجار لمدة زمنية محددة لحين بناء وحدات ملائمة.

برنامج تطوير مناطق المسكن غير الملائم على أراضي أملاك لدولة

وهى مناطق تشمل البناء بمخلفات مواد البناء أو على أراضي مدافن المخلفات الصلبة أو المساكن المتصدعة أو المتهدمة. ويتم التعامل مع مناطق المسكن غير الملائم بصفة عاجلة وتشمل بدائل التطوير والتي يتم عرضها على السكان للاختيار بينها، إما الإحلال التدريجي بنفس الموقع ورفع الكثافة البنائية، أو نقل السكان إلى مناطق أملاك دولة مجاورة أو قريبة من الموقع إن تعذر البناء بالموقع، أو بالتعويض المادي، أو بإعادة تأهيل المساكن، أو بصرف قروض للملاك لإعادة تأهيل المساكن.

برنامج تطوير مناطق المسكن غير الملائم على أراضي تحت ولاية الجهات المركزية

تشمل الجهات المركزية كلا من: وزارة الدولة لشئون الآثار، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الأوقاف المصرية، والهيئة القومية لسكك حديد مصر. ويتم التعامل مع مناطق المسكن غير الملائم من خلال بدائل التطوير التي يتم عرضها على السكان للاختيار بينها إما الإحلال التدريجي بنفس الموقع ورفع الكثافة البنائية، أو نقل السكان إلى مناطق تحت ولاية هذه الجهات مجاورة أو قريبة من الموقع إن تعذر البناء بالموقع، أو بالتعويض المادي.

برنامج تطوير مناطق المسكن غير الملائم على أراضي أملاك خاصة

وتم التعامل معها من خلال مخاطبة الصندوق لجميع المحافظات في سبتمبر 2011 للقيام بفتح تراخيص أعمال الهدم والإزالة وإعادة البناء بتلك المناطق حتى 2013/6/30، وذلك بغرض إعطاء فرصة للقطاع الخاص لتطوير تلك المناطق ذاتياً. كما أوصى باستمرار إصدار تراخيص الصيانة أو التعلية للمباني الأخرى بتلك المناطق طبقاً لقانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008، وذلك حتى يتبين للصندوق قدرة الأهالي على تطوير المناطق ذاتياً من عدمه وسعياً منه إلى خفض عدد المناطق التي ستتطلب تدخل الحكومة لاحقاً.

برنامج تطوير المناطق المهددة للصحة العامة

وتشمل المناطق التي تفتقد إلى مياه شرب نظيفة أو صرف صحي محسن أو تحت شبكات الكهرباء الهوائية أو تحت التلوث الصناعي الكثيف. ويتم التعامل معها عن طريق البرامج القومية للوزارات المعنية وهي وزارة البيئة بشأن التلوث البيئي، ووزارة الكهرباء والطاقة بشأن الخطوط الكهربائية الهوائية، ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بشأن المياه والصرف الصحي. وتشمل آليات التعامل ضرورة توفيق أوضاع الصناعات الملوثة، أو تقديم إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي، أو بتطوير خطوط الكهرباء الهوائية وتحويلها إلى شبكات أرضية.

برنامج تطوير المناطق التى يفتقد القاطنون بها الحيازة المستقرة

وتشمل المناطق التي تم بنائها على أراضي أملاك دولة أو أراضي جهات سيادية أو أراضي أوقاف. حيث يتم التعامل مع هذه المناطق عن طريق التفاوض لتقنين الأوضاع أو تمويل بناء وحدات سكنية ذات حيازة مستقرة واسترداد التكلفة من ثمن الأرض. ولا يوجد مشاريع حالية ضمن هذا البرنامج.